

خلال جعل قضية الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون جنوب-جنوب وعاملا للتضامن.

كما يعد هذا القرار تنويجا للسياسة التي انتهجها المغرب في ميدان الهجرة واللجوء، والتي حظيت بإشادة ودعم واسع من قبل المجتمع الدولي، وتحول معها المغرب إلى نموذج لدى دول الجنوب، على اعتبار أنها تسعى للمساهمة في معالجة إحدى الإشكالات التي تعرفها القارة الإفريقية.

وارتباطا بهذا الموضوع، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قرارا يقضي باختيار المغرب لاحتضان المؤتمر الدولي للهجرة لسنة 2018، وذلك يومي 10 و11 دجنبر من السنة الجارية، والذي سيتم خلاله اعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، كما أن هذا المؤتمر سيكمل أشغال المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، الذي يتولى المغرب وألمانيا رئاسته المشتركة، والذي ستعقد قتمته الحادية عشرة في مراكش في الفترة من 5 إلى 7 دجنبر 2018.

وفي إطار مواكبة البرلمان لهذه المستجدات، نظم مجلس المستشارين يوما دراسيا حول "السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات"، بتنسيق مع مؤسسات وطنية ودولية، وتوج بإصدار توصيات هامة سيتم رفعها إلى اللقاء الذي سينظمه البرلمان المغربي بتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي على هامش المؤتمر الدولي للهجرة بمدينة مراكش.

حدث ثاني يستأثر باهتمام كبير، حضرات السيدات والسادة المحترمين، تمثل في الرسالة المولوية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في "اليوم الوطني حول التعليم الأولي"، الذي انعقد بمدينة الصخيرات، ودعا جلالته الملك في رسالته السامية إلى رفع تحدي إصلاح المنظومة التربوية، وقال في هذا الشأن "أن التعليم الأولي يجب أن يتميز بطابع الإلزامية بقوة القانون بالنسبة للدولة والأسرة، وبدمج التدرجي ضمن سلك التعليم الإلزامي في إطار هندسة تربوية متكاملة".

وفي نفس السياق، دعا جلالته الملك في رسالته السامية المشار إليها إلى "ضرورة إخراج النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتأطير هذا التعليم، وفق رؤية حديثة وفي انسجام تام مع الإصلاح الشامل الذي تسعى إليه بلادنا، واعتماد نموذج بيداغوجي متجدد وخلاق، يأخذ بعين الاعتبار المكاسب الرائدة في مجال علوم التربية والتجارب الناجحة في هذا المجال.

حدث هام أيضا ميز هذه الدورة وحظي بشرف الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يتعلق بتنظيم مجلس المستشارين، بشراكة وتنسيق مع جهات الأقاليم الجنوبية للمملكة، ندوة موضوعاتية حول "التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية"، يوم الخميس 28 يونيو بمدينة الداخلة، وتوج هذا الحدث بإعلان الداخلة كوثيقة تاريخية عكست انتظارات وتطلعات ساكنة الأقاليم الجنوبية.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد تميزت هذه الدورة على المستوى التشريعي بموافقة مجلسنا على 32

محضر الجلسة رقم 177

التاريخ: الثلاثاء 10 ذو القعدة 1439هـ (24 يوليو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثمان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء.

جدول الأعمال: إختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2017-2018.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الوزيران المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، بإذن الله دورة أبريل من السنة التشريعية 2017-2018 بحصيلة غنية على مستوى واجهات العمل البرلماني، لا سيما الأدوار الأساسية التي أناط بها الدستور مجلس المستشارين.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لا بد من التوقف عند أبرز القرارات التي توجت بها القمة 31 للاتحاد الإفريقي بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، والممثل في إنشاء المرصد الإفريقي للهجرة بالمغرب، وذلك بناء على اقتراح..

من فضلكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين، من فضلكم.

وقبل استعراض الخطوط العريضة لخصيلة عمل مجلس المستشارين خلال هذه الدورة، أقول الخطوط العريضة لأن هناك حصيلة مفصلة سيتم توزيعها.

إذن قبل استعراض الخطوط العريضة لخصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لا بد من التوقف عند أبرز القرارات التي توجت بها القمة 31 للاتحاد الإفريقي، التي عقدت بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، والممثل في إنشاء المرصد الإفريقي للهجرة بالمغرب، وذلك بناء على اقتراح من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بصفته رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة.

وهو القرار الذي يبرز حكمة وبعد رؤية صاحب الجلالة بخصوص موضوع يوليه جلالته الملك أهمية إستراتيجية قصوى، وذلك بعد تحول المغرب إلى فاعل دولي في مجال الهجرة، خصوصا وأن الأجندة الإفريقية حوله تسعى إلى تغيير النموذج السائد وتحديد مفهوم جديد للهجرة مبني على أسس احترام حقوق الإنسان والقانون، ولها صلة بالتنمية المستدامة، من

لأرقام أخرى ذات دلالة خاصة في مدى الإسهام التشريعي للمجلس، وفق المنظور الدستوري الجديد.

وهكذا فقد وافق المجلس خلال الفترة الممتدة من منتصف أكتوبر 2015 إلى 24 يوليوز 2018 على ما مجموعه 219 نصوص قانونية، موزعة على 209 مشروع قانون و10 مقترحات قوانين، منها مشروع قانونين درسهما المجلس في قراءتين اثنتين.

وقد تباينت الحصيلة المسجلة بحسب السنوات بين السنة الأولى 2015-2016 التي سجلت أكبر حصيلة خلال هذه الفترة بـ 111 نص موافقا عليه، لتزامنها مع آخر سنة من ولاية الحكومة السابقة، ولحجم القوانين الرامية إلى تنزيل أحكام الدستور الجديد و47 مشروع قانون خلال السنة التشريعية 2016-2017، التي تأثرت - كما تعرفون - بتأخر مسلسل الإعلان عن الحكومة الجديدة في أعقاب الاستحقاقات الانتخابية لأكتوبر 2016 وانتهاء بـ 61 نصوص تشريعية في السنة التشريعية الحالية.

وفي سياق نفس التحليل، وباستحضار مقتضى الدستور الجديد في الفصل 78 منه، القاضي بإيداع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، باستثناء مشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية والتنمية الجهوية وبالقضايا الاجتماعية التي تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين، وفي هذا الصدد لقد أسفرت الحصيلة على ما يلي:

أولا، إن مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين لم تتجاوز 12 مشروعا، وذلك خلال السنة التشريعية الحالية، مقابل 10 خلال السنة التشريعية الأولى يعني 2015-2016، و3 فقط خلال السنة التشريعية الثانية من عمر نصف هذه الولاية، بما مجموعه 25 مشروع قانون من أصل 219 الموافق عليها خلال هذه الفترة بنسبة لم تتجاوز 12%.

ثانيا، إن مشاريع القوانين الحالية بالأولوية على مجلس النواب تأخذ الحصة الكبرى في المبادرة التشريعية للحكومة المودعة لدى البرلمان، والتي بلغت 184 مشروع قانون، بمعدل 44 مشروع قانون خلال كل سنة من السنتين التشريعتين الأخيرتين بنسبة 84%.

ثالثا، إن المبادرة التشريعية لأعضاء البرلمان ما تزال تنسم بالضعف من الناحية الكمية، بحيث لم تتجاوز مساهمة النواب والمستشارين مجتمعين 10 مقترحات قوانين بنسبة 4%.

ولعل السمة البارزة في الحصيلة هي الصبغة التوافقية التي يتميز بها منح التصويت على مستوى الجلسات العامة، بحيث أنه من أصل 219 تصويتا خلال نصف الولاية، وافق المجلس بالإجماع 186 مرة، بما نسبته 85%، علما بأن مقترحات القوانين تمت الموافقة عليها بالإجماع أيضا جميعها بالإجماع. وذلك مقابل 33 مشروع قانون صودق عليها بالأغلبية.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، تظل الأسئلة الشفهية مناسبة

نصا موزعة ما بين 28 مشروع قانون و4 مقترحات قوانين، والتي مست مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعاون مع عدد من الدول والهيئات الدولية والإقليمية.

وما ميز هذه الحصيلة أنها بقيت وافية للمنحى التصاعدي للاتفاقيات الدولية في الرصيد التشريعي خلال السنوات التشريعية اللاحقة لدستور 2011 بعدما وسع فصله 55 من دائرة الاتفاقيات الواجب مصادقة البرلمان عليها، مما جعل أن 14 مشروع قانون موافق عليه خلال هذه الدورة يرتبط بالوفاء بالالتزامات الدولية للمملكة وبروتوكولات للتعاون مع دول صديقة.

ولعل ما ميز هذه الدورة كذلك هو مصادقة المجلس على 4 مقترحات قوانين تتعلق بالغرف المهنية، تروم ملاءمة أحكامها مع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية الصادرة خلال سنة 2015، إلا أن ذلك لم يمنع من تسجيل هذه العلامة البارزة في حصيلة المجلس، باعتبار محدودية المبادرات التشريعية البرلمانية التي يكتب لها النجاح في تخطي العقبات الموضوعية أمامها، رغم ما فتئنا وما فنتئم نقومون به كمكتب من تنسيق مع الحكومة واللجان الدائمة المختصة والفرق والمجموعات صاحبة هذه الاقتراحات من مبادرات قصد برمجتها وتحديد الموقف منها والبت فيها، في سبيل التفعيل الأمثل لمقتضى الفصل 82 من الدستور.

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

إن النصوص المذكورة خضعت لتحريض معمق من لدن الأجهزة المختصة، وبصفة خاصة في اللجان الدائمة قصد تجويد مضامينها وجعلها أكثر فعالية في التطبيق، وقد تجلّى ذلك في العدد الوفير من التعديلات المقترحة حولها، التي بلغت 260 تعديلا على مشاريع القوانين التسعة التي عدلها المجلس خلال الدورة، علما بأن الجزء الأوفر من النصوص المصادق عليها لا تقبل التعديل، إما بحكم القانون الذي يخول للبرلمان سلطة قبولها برمتها أو رفضها أو بحكم طبيعة مضمونها.

كما تجلّى أيضا في مختلف الأيام الدراسة التي نظمت من لدن الفرق والمجموعات بالمجلس حول النصوص والقضايا المطروحة على جدول أعماله، فضلا عن الإعداد للمناقشة لنتيجة الإخبار المتبادل بين مجلسي البرلمان بالتوصل بمشاريع ومقترحات القوانين الجديدة المتوصل بها أو انطلاقا من التقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات والهيئات الوطنية ذات الصلة، مما أثر على نتيجة التصويت النهائية على النصوص بالإجماع التي بلغت نسبة قياسية، بالموافقة على 30 نصوصا بالإجماع من أصل 32 أي بنسبة تقارب 94%.

السيدات والسيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تقديم الحصيلة التشريعية لآخر دورة عادية من نصف ولاية المجلس بعد انتخابه في صيغته الجديدة تستدعي الإشارة أيضا، بصورة مركزة طبعا،

أسبوعية للتفاعل بين أعضاء المجلس والحكومة حول القضايا الراهنة. وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس خلال دورة أبريل 2018 إحدى عشرة (11) جلسة للأسئلة الشفهية، تميزت القضايا الآتية المعالجة خلالها بالتنوع على مستوى مجالاتها وكذا بالتجاوب مع الحاجيات والقضايا المجتمعية الملحة، وفي مقدمتها - حتى أذكر بعض الأمثلة فقط - إضرابات الأطباء والمرضى، توفير الماء الصالح للشرب بالمناطق الجافة، تجدد ظاهرة العنف بالجامعات المغربية، الموسم الفلاحي، معايير إحداث الجامعات بالجهات، عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف محاكم المملكة، عملية مرحبا 2018 وغير ذلك من القضايا التي كان مجلسنا يحرص على إثارتها من منطلق مواكبه للديناميات التي يشهدها مجتمعنا.

كما عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية (3) خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت المواضيع التالية:

الجلسة الأولى تناولت محورين هما:

- النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية؛
- السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك.

الجلسة الثانية تناولت محورين هما:

- اتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- السياسة العامة المتعلقة بتسمية اللغات والتعبيرات الثقافية الوطنية.

الجلسة الثالثة تناولت بدورها محورين هما:

- نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة؛
- الغرف المهنية ورهان التنمية.

وبلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2018 ما مجموعه 743 سؤالا، أجابت الحكومة على 206 منها خلال 11 جلسة عامة، من ضمنها 23 سؤالا آتيا و183 سؤالا عاديا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 393 سؤالا كتابيا، أجابت الحكومة على 199 سؤالا منها، أي بمعدل 49%.

أما بالنسبة للحصيلة الشاملة لفترة نصف ولاية المجلس، فقد تقدم السيدات وأعضاء المجلس تحديدا ب 3564 سؤالا شفها، أجابت الحكومة على 1225 منها خلال جلسات الأسئلة الشفهية وب 1266 سؤالا كتابيا تمت الإجابة على 722 منها.

وبالإضافة إلى ذلك تميزت الدورة بتقديم ومناقشة تقريرى اللجنيتين النيابيتين اللتين شكلهما المجلس حول المكتب الوطنى المغربى للسياحة

وترخيص الحكومة باستيراد النفايات، وذلك فضلا عن هيكلية لجنة مؤقتة أخرى للتقصي حول مآل الاتفاقية الاجتماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها المرتبطين بإغلاق شركة مفام المغرب بجرادة وتصفية ممتلكاتها وعلاقة ذلك بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة.

وبخصوص الدور الرقابي للجان الدائمة، فقد قامت لجنة التعليم بتنظيم مهمة استطلاعية حول واقع الصحة بجهة درعة-تافيلالت، ومن المنتظر أن تتعزز هذه الممارسة في المستقبل القريب بالمزيد من المهام، بعدما حظي عدد منها في وقت سابق بموافقة الحكومة، علما بأن مكتب المجلس يشجع على تفعيل جميع الآليات التي يتيحها النظام الداخلي لأعضائه وأجهزتهم.

وتطبيقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، فقد عقدت لجنة المالية، اجتماعا مشتركا مع نظيرتها بمجلس النواب، للاستماع إلى عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2018، والإطار العام لإعداد قانون مالية السنة المقبلة، وهو العرض الذي حظي بنقاش مستفيض صباح يوم أمس الاثنين.

وسعيا نحو تفعيل الصلاحيات الجديدة للمجلس، فقد واصلت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقديم السياسات العمومية حول المرفق العمومي أشغالها، عبر طرح استراتيجيات القطاعات الحكومية المعنية في ضوء المستجدات الأخيرة، المتسمة بتحيين جزء كبير منها، وذلك في انتظار استكمال صورة الإصلاحات المرتقبة بخصوص جميع المحاور موضوع التقييم.

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

إن ممارسة الأدوار التشريعية والرقابية للمجلس، اقتضت عقد 26 جلسة عامة خلال هذه الدورة، 11 منها خصص للجلسة للأسئلة الشفهية الأسبوعية و8 جلسات للتشريع و3 جلسات شهرية، فضلا عن جلستين لتقديم ومناقشة تقارير لجن التقصي وجليستي الافتتاح والاختتام بمساحة زمنية قدرها 42 ساعة ونصف.

وللإشارة، فقد عقد المجلس 177 جلسة عامة خلال نصف ولايته الأولى على امتداد 6 دورات عادية و3 دورات استثنائية.

وعلى صعيد العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تمتين علاقاته بعدد من المؤسسات القائمة، سواء في جانبها القانوني المؤسساتي أو في طابعها الاختياري، وقد تجلّى ذلك واضحا في عدد من أوجه التنسيق المشترك مع عدد منها حول قضايا ذات اهتمام مشترك أو حول ملفات ذات أولويات وطنية، وكذلك على مستوى التفاعل مع ما تنتجه من آراء ودراسات.

ومن المتوقع أن تزداد هذه العلاقة تعمقا بعد اكتمال تنصيب باقي المؤسسات المحدثة بموجب الدستور الجديد وإعداد المكتب لدليل عملي حول تميم هذه العلاقات وتطويرها، لاسيما مع المجلس الأعلى للحسابات.

نهاية أبريل 2018 على مذكرة تفاهم، أصبحنا بموجبها أعضاء ملاحظين لدى برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبى (PARLATINO) كأقدم وأهم تجمع قاري بهذه المنطقة، كما وقعنا بداية شهر يوليو 2018 مذكرة تفاهم مع البرلمان الأنديني (PARLANDINO)، ارتقى من خلالها البرلمان المغربي من صفة عضو ملاحظ إلى عضو ملاحظ دائم، يحظى بوضع شريك متقدم، وليكون بذلك البرلمان المغربي البرلمان الوحيد أفريقيا وعربيا الذي يتمتع بهذه المرتبة المتميزة.

وحينا نتحدث ونعتر باستكمال وتوطيد توقعنا داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى، فيتوجب التذكير بتعزيز موقعنا ببرلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN) ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبى (FOPREL) سنة 2015.

وعلى غرار أهمية هذا المستوى من مأسسة العلاقة والتموقع داخل هذه المؤسسات البرلمانية الهامة، فقد تميزت هذه الدورة بمواقف متقدمة وغير مسبوقه بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، بالإضافة إلى المواقف الداعمة التي عبر عنها رؤساء التجمعات البرلمانية السالفة الذكر، فقد أصدرت برلمانات كل من جمهوريتي البرازيل والبراغواي للمتمسات داعمة لجهود المملكة المغربية لإيجاد حل نهائي للنزاع المتعل حول الصحراء المغربية، ومقرة بمصادقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، تحت السيادة الوطنية والترابية المغربية، وذلك في تحول مفصلي، لا يمكن فهمه وإدراك حجم أهميته إلا بالرجوع فقط إلى السنوات القليلة الماضية لمواقف برلمانات بعض دول المنطقة.

وعلى مستوى افتتاح المجلس على محيطه الخارجي، واصل المجلس استقبال عدد من الزوار بما مجموعه 2137 زائرا من مختلف شرائح المجتمع المغربي، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وفعاليات جمعوية من داخل المغرب وخارجه.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين على ما أبدوه من حسن التواصل والتعاون والتفاعل مع مجلسنا، والشكر موصول كذلك للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان على دوره الفعال في التعاون والتنسيق بين المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية.

من الواجب أيضا أن أتقدم بالشكر إلى زميلاتي وزملائي السيدات والسادة المستشارين المحترمين، ولزملائي وزميلاتي أعضاء مكتب المجلس، ولزملائي وزميلاتي رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة، على نشاطهم الحيوي وعلى ما قدموه من تضحيات ونكران الذات، خدمة لمصلحة المؤسسة التشريعية وفي النهاية لمصلحة بلدا. ويسعدني بنفس المناسبة، أن أكون بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين على تفانيهم المتواصل والتفاعل الإيجابي مع سياسة تدبير مكتب

ولا تفوتني هذه الفرصة دون الإشارة إلى توصل المجلس لأول مرة بعد تنصيب سلطة النيابة العامة بتقرير الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، بصفته رئيسا للنيابة العامة، حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة برسم سنة 2017.

حضرات السيدات والسادة،

لعل ما ميز عمل مجل المستشارين، على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، خلال هذه الدورة، هو التوقيع على مذكرات تفاهم مع مجالس البرلمانات في البلدان الصديقة، إضافة إلى الزيارات واللقاءات الهامة التي قام بها مجلسنا على المستوى الثنائي والمنتديات والمؤتمرات التي شارك فيها أو احتضنها المجلس على مستوى العلاقات متعددة الأطراف.

واتسم عمل وفود مجلس المستشارين بالدفاع المستميت عن القضايا الكبرى لبلادنا، وفي مقدمتها طبعاً قضية الوحدة الترابية لبلادنا، والتعريف بالإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي يعيشها المغرب في مسار توطيد نموذج الديمقراطية المتفرد في محيطه الجهوي والإقليمي، وسياسته الانفتاحية والتضامنية في إفريقيا، وفق الرؤية الملكية السامية لتعزيز التعاون جنوب-جنوب، ومقارنته في التصدي لخطر التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة ومعالجة القضايا المرتبطة بالهجرة والدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وكذا مواقف بلادنا بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية، التي تم التمتية المستدامة وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي إطار هذه الدينامية التي ميزت عملنا الدبلوماسي، استقبل مجلسنا 19 وفدا، كما شاركت وفود المجلس في 29 تظاهرة دولية، كما نظم مجلس المستشارين المؤتمر الجهوي حول موضوع "النساء في السياسة، كيف يمكن التقدم نحو تحقيق المساواة؟" بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والمنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي تحت شعار "من أجل بناء نموذج تكاملي للتعاون الإقليمي" والمنتدى البرلماني المغربي الفرنسي الثالث وكذا أشغال الجلسة الرابعة من دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني البرلمان العربي.

وعلى مستوى مجموعات التعاون والصداقة البرلمانية، فقد عرفت هذه الأخيرة مجموعة من الأنشطة مع المجالس الماثلة في مختلف الدول كمجلس الشيوخ الفرنسي، من خلال زيارة العمل إلى فرنسا، والجمعية الكبرى بجمهورية تركيا، من خلال زيارة رئيسة المجموعة من الجانب التركي لبلادنا، بالإضافة إلى لقاءات العمل مع سفراء دول: كندا، قطر، البرتغال، الكويت، ديفوار، بريطانيا، المكسيك، هولندا، إيرلندا، التاييلاند والهند. ويمكن تسمية هذه الدورة ب "دورة استثمار وتحصين مسار العلاقات المتميزة"، التي نسجناها بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى، حيث يحق لنا أن نعتر اليوم بأن البرلمان المغربي، وضمنه مجلس المستشارين، قد استكمل تموقعه داخل أهم التجمعات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية، من خلال توقيعنا

التحديات التي تواجه بلادنا إقليميا ودوليا.

لقد كانت هذه الدورة، يا مولاي، متميزة من حيث الإنتاج التشريعي، لا سيما المتعلق بوفاء المملكة المغربية بالتزاماتها الدولية وتفعيل آليات الرقابة، المتمثلة في تقديم ومناقشة تقريرين للجنة تقصي الحقائق وتنظيم محام استطلاعية من قبل اللجان الدائمة، وتنشيط آلية الدبلوماسية البرلمانية عبر التوقيع على مذكرتي تفاهم بين مجلس المستشارين والمنظمات البرلمانية بأمريكا اللاتينية والكارايب، ومجموعة دول الأندلس، وتنظيم ندوة حول التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية بمدينة الداخلة، بتنسيق مع جهات الأقاليم الجنوبية للمملكة، حظيت بشرف الرعاية السامية لجلالتكم، وتوجت بإعلان الداخلة.

هذا وقد عملنا إلى جانب إخواننا وزملائنا في مجلس النواب على تنظيم الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني المغربي الفرنسي، كما شاركنا في النسخة الرابعة للمنتدى البرلماني الإسباني المغربي، تعزيزا لعلاقات الشراكة الاستراتيجية المتميزة القائمة التي ترعونها، يا مولاي، مع قائدي البلدين الصديقين.

واتسم عمل مجلس المستشارين بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية للمملكة وإبراز الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي يعيها المغرب في مسار توطين نموذج الديمقراطية المنفرد في محيطه الجهوي والإقليمي، تحت القيادة الرشيدة لجلالتكم، وسياسة الانفتاح والتضامن مع إفريقيا، وفق رؤية جلالتم لتعزيز التعاون جنوب - جنوب ومقارنته في التصدي لخطر التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة ومعالجة القضايا المرتبطة بالهجرة، والدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وكذا مواقف بلادنا بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم التنمية المستدامة والهجرة وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وبهذه المناسبة، أتضرع إلى الله العلي القدير أن يحفظكم، يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم ويدم على جلالتم نعم الصحة والعافية، ويحقق في عهد جلالتم ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، ويقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة، وصنوكم السعيد الأمير الجليل مولاي رشيد، وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

وحرر بالرباط، الثلاثاء 10 ذو القعدة 1439 هجرية، الموافق ل 24

يوليوز 2018.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين، شكرا لكم حضرات السيدات والسادة، رفعت الجلسة.

المجلس لشؤونه لفائدة مؤسستنا التشريعية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه أيضا بالشكر إلى هيئات المجتمع المدني والباحثين الأكاديميين والجامعيين على متابعتهم وحضورهم الدائم لأنشطة المجلس وانخراطهم في كل الأوراش التي فتحتها المجلس في مختلف واجهات العمل البرلمان.

ومن الواجب كذلك أن أتوجه بالشكر لشركاء المجلس الدوليين على شراكتهم الإيجابية في المبادرات التي أطلقتها المجلس.

ومن الواجب كذلك أن أتوجه بالشكر لوسائل الإعلام على مواكبتها بحس محني مسؤول ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

برقية الولاء، يقرأها السيد أمين المجلس.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد

السادس نصره الله وأيده:

نعم سيدي أعزك الله.

بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل للسنة التشريعية 2017-2018، يتشرف خديمكم الوفي، رئيس مجلس المستشارين، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الولاء والوفاء والإخلاص، أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله، أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التوقير والاحترام، المقرونة بخالص عبارات التقدير والتعلق بأهداب العرش العلوي المجيد، متضرعا إلى الله تعالى أن يحفظ جلالته ويحيطه بموفور عنايته، ويدم عليه الصحة والعافية.

إنها مناسبة، يا مولاي، لنثمن فيها عاليا العناية الكريمة التي يوليها جلالتم للمؤسسة التشريعية لكي تنهض بوظائفها الدستورية كاملة في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وتلعب دورها في تحريك آليات الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز الحضور الفاعل والفعال للمملكة المغربية في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية القارية والدولية.

لقد تمكنا، يا مولاي، بفضل التوجيهات السديدة لجلالتكم من تحقيق حصيلة غنية في مختلف واجهات العمل البرلماني، وذلك بإسهام جماعي وبمشاركة كل مكونات مجلس المستشارين وتضافر الخبرات التي تزخر بها المؤسسة التشريعية ومن إنجاز معظم ما سطرناه وفي خطة عملنا في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية والارتقاء بأدائنا البرلماني، وفقا لما ينتظره جلالتمكم.

وكذا افتتاح المجلس على محيطه واحتضان الحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، وعيا منا لمتطلبات مسارنا الديمقراطي والتموي وحجم